



القبض على 16 عنصراً في 4 قضايا رئيسية تشمل تدريب عناصر في الداخل والخارج

الأردن يعلن إحباط مخططات للمساس بالأمّن وإثارة الفوضى: تصنيع صواريخ و«مسيرات» والكشف عن أسلحة ومتفجرات

انتماآت سياسية للمتهمين وهم منتسبون لجماعة غير مرخصة ومنحلة بموجب أحكام القانون



صورة عن فيديو نشرته السلطات الأردنية للمضبوطات

عمان - وكالات: كشف وزير الاتصال الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية محمد المومني تفاصيل إعلان دائرة المخابرات العامة عن إحباط مخططات كانت تهدف إلى المساس بالأمّن الوطني وإثارة الفوضى داخل المملكة.

وقال الوزير في تصريح صحفي أمس نقلته وكالة الأنباء الرسمية «بترا»، إن المخابرات العامة ألفت القبض على جميع الضالعين بتلك النشاطات التي تابعها الدائرة منذ عام 2021.

وبين أن دائرة المخابرات عملت بعد متابعة استخباراتية دقيقة امتدت على فترات زمنية طويلة على إحباط هذه المخططات «التي كانت تهدف إلى تنفيذ أعمال مادية داخل الدولة، إذ تم إلقاء القبض على الضالعين بهذه الأعمال غير المشروعة بعد اكتمال خيوطها وثبوت الأدلة».

وأوضح الوزير أن «هذه الأعمال التي تخلت باربع قضايا رئيسية انخرط بها 16 عنصراً ضمن مجموعات كانت تقوم بمهام منفصلة»، وشملت هذه القضايا، تصنيع صواريخ قصيرة المدى يصل مداها بين 3-5 كم، وحيازة مواد متفجرة وأسلحة أو توماتيكية، وإخفاء صواريخ مجهز للاستخدام، ومشروعاً لتصنيع طائرات مسيرة، بالإضافة إلى تجنيد وتدريب عناصر داخل المملكة وإخضاعها للتدريب بالخارج. وأشار المومني إلى أن الخلية الأولى المكونة من 3 عناصر رئيسية ضبقت

بين شهري مايو ويونيو عام 2023، والتي كانت تعمل على نقل وتخزين متفجرات شديدة الانفجار من أنواع TNT وC4 وSEMTEX) والمواد الكيميائية تم تهريبها كلها من الخارج، فيما ألقى القبض على العنصر الرابع والذي عمل -ضمن خطة منفصلة - على إخفاء صواريخ من نوع «كاتيوشا»، وتصنيعها وقد تلقت التدريبات وعناصر هذه الخلية التي عملت على إنتاج هياكل الصواريخ وتصنيعها داخل المملكة، وهي تتكون من 3 عناصر رئيسية بدأت بعملية تصنيع الصواريخ بأدوات محلية وأخرى جرى استيرادها من

الخارج لغايات غير مشروعة، ونوه إلى أن عناصر هذه الخلية قامت بإنشاء مستودعين لغايات التصنيع والتخزين في محافظة الزرقاء والعاصمة عمان، أحدهما كان محصناً بالخرسانة لتخزين الصواريخ ويحتوي على غرف سرية مغلقة. وبين المومني أن عناصر هذه الخلية التي عملت على إنتاج هياكل الصواريخ وتصنيعها داخل المملكة، وهي تتكون من 3 عناصر رئيسية بدأت بعملية تصنيع الصواريخ بأدوات محلية وأخرى جرى استيرادها من

الخارج لغايات غير مشروعة، ونوه إلى أن عناصر هذه الخلية قامت بإنشاء مستودعين لغايات التصنيع والتخزين في محافظة الزرقاء والعاصمة عمان، أحدهما كان محصناً بالخرسانة لتخزين الصواريخ ويحتوي على غرف سرية مغلقة. وبين المومني أن عناصر هذه الخلية التي عملت على إنتاج هياكل الصواريخ وتصنيعها داخل المملكة، وهي تتكون من 3 عناصر رئيسية بدأت بعملية تصنيع الصواريخ بأدوات محلية وأخرى جرى استيرادها من

الدولة على قرار الظن الصادر بحقهم أصولاً ووفق أحكام القانون. واعتبر المومني أن التفاصيل التي أعلن عنها ما هي إلا جزء يسير من تحركات معقدة تمكنت الأجهزة الأمنية بفضل الله من إحباطها، مشيراً إلى تقرير متلفز جرى إعداده حول قضية تصنيع الصواريخ تضمن لقطات مصورة لواقع تصنيع الصواريخ والأدوات التي استخدمت والنشاطات التي قام بها أعضاء الخلية. وقال الوزير في رده على سؤال، إن هناك انتماآت سياسية للمتهمين في هذه القضايا وهم منتسبون لجماعة غير مرخصة ومنحلة بموجب أحكام القانون.

الدولة على قرار الظن الصادر بحقهم أصولاً ووفق أحكام القانون. واعتبر المومني أن التفاصيل التي أعلن عنها ما هي إلا جزء يسير من تحركات معقدة تمكنت الأجهزة الأمنية بفضل الله من إحباطها، مشيراً إلى تقرير متلفز جرى إعداده حول قضية تصنيع الصواريخ تضمن لقطات مصورة لواقع تصنيع الصواريخ والأدوات التي استخدمت والنشاطات التي قام بها أعضاء الخلية. وقال الوزير في رده على سؤال، إن هناك انتماآت سياسية للمتهمين في هذه القضايا وهم منتسبون لجماعة غير مرخصة ومنحلة بموجب أحكام القانون.

واشنطن: مراقبة «التخصيب» والقدرات العسكرية أساس أي اتفاق

طهران تعلن الجولة الثانية من المفاوضات مع واشنطن في مسقط السبت المقبل



المرشد الأعلى لإيران علي خامنئي

عواصم - وكالات: حسمت طهران التكتيات حول مكان انعقاد الجولة الثانية من المفاوضات الأميركية - الإيرانية غير المباشرة بعد تقارير عن انعقادها في العاصمة الإيطالية روما.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي في تصريح لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا) إنه «بعد مشاورات أجريت بين الجانبين تقرر أن تستضيف مسقط مجدداً الجولة الثانية من هذه المفاوضات، والتي من المقرر عقدها يوم السبت المقبل».

من جهته، دعا المرشد الأعلى لإيران علي خامنئي إلى عدم «ربط قضايا البلاد بهذه المفاوضات». ولفت إلى انه لا ينبغي تكرار الخطأ السابق في الاتفاق النووي الموقع عام 2015 مع القوى الكبرى «1+5»، والذي جعل كل شيء بالبلاد معتمداً على تقدم المحادثات.

جاء ذلك خلال استقباله عدداً من أعضاء الحكومة ونواب مجلس الشورى وكبار مسؤولي السلطة القضائية ومسؤولي بعض المؤسسات بمناسبة بداية العام الإيراني الجديد.

وقال «إننا لا ننظر إلى هذه المفاوضات بتفائل مفرط ولا بتشاؤم مفرط، هناك خطوة تم اتخاذ القرار بشأنها، وتم تنفيذها بشكل جيد في مراحلها الأولى وبالطبع أننا متشائمون جداً بالطرف الآخر، لكننا متفائلون بقدراتنا». مشيراً إلى أن المفاوضات يمكن أن تؤدي إلى نتيجة وقد لا تصل إلى نتيجة.

ورأى أن أفضل طريق لمواجهة العقوبات، هو الاستمرار في الإنتاج، موضحاً: ليس في أيدينا رفع العقوبات، لكن في وسعنا تحييدها، وهناك العديد من الطرق والقدرات الداخلية المناسبة لذلك، وإذا تحقق هذا الهدف فإن البلاد ستصبح منيعاً أمام هذه العقوبات.

وقال: تم تنفيذ قرار البلاد بالتفاوض بشكل جيد في الخطوات الأولى، ولكن بعد ذلك يجب علينا التحرك بحذر، حيث أن الخطوط الحمراء واضحة تماماً بالنسبة لنا وبالنسبة للجانب الآخر.

وكانت سلطنة عمان أدت دور الوسيط في الجولة الأولى من هذه المفاوضات حيث تولت نقل الرسائل الشفوية والخطية وتبادلها بين الوفدين الإيراني برئاسة الخارجية عباس عراقجي والأميركي برئاسة

المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف. إلى ذلك، رد الحرس الثوري الإيراني على تصريحات ويتكوف التي قال فيها إن أي اتفاق حول برنامج إيران النووي سيتوقف بشكل أساسي على التحقق من مستويات تخصيب اليورانيوم وقدرات التسلح النووي. وقال الناطق باسم الحرس الثوري علي محمد نائيني الذي أوردت كلامه هيئة البث الإيرانية «أريب» إن «الأمّن والدفاع الوطني والقوة العسكرية هي من الخطوط الحمراء لجمهورية إيران الإسلامية لا يمكن مناقشتها في أي ظروف».

وكان ويتكوف قال إن «الأمر سيتوقف إلى حد بعيد على التثبت من البرنامج النووي»، من غير أن يدعو إلى تفكيكه بالكامل. وأكد في مقابلة مع محطة فوكس نيوز أن التحقق من قدرات «عسكرة» البرنامج النووي تشكل نقطة «أساسية» في المفاوضات مع إيران، مشيراً إلى أن «هذا يشمل الصواريخ... والصواعق (لتفجير) قنابل».

وأضاف «ليسوا بحاجة إلى التخصيب بأكثر من 3.67٪»، وهي النسبة القصوى المسموح بها بموجب الاتفاق النووي المبرم في 2015 والذي انسحب منه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 2018.

ولفت ويتكوف إلى أنه «في بعض الحالات يصلون إلى 60٪، وفي حالات أخرى 20٪» مضيفاً أن هذه النسبة تتعدى ما هو ضروري لبرنامج نووي مدني. وقال إن «الاجتماع الأول كان إيجابياً وبناعاً ومفجعاً، لكنه رأى أن «الشيطان سيكمن في التفاصيل».

أبناء لبنانية

جولة ميدانية أمنية لرئيس الجمهورية وإشادة بتضحيات الجيش وحفاظه على وحدة لبنان وسلامة أراضيه

عجلة الدولة تسير على السكة الصحيحة بالإصرار على بسط السيادة



اشخاص أمام السيارة المستهدفة بغارة إسرائيلية على طريق عيترون جنوب لبنان (محمود الطويل)

بيروت - ناجي شويل وأحمد عزالدين

تسير عجلة الدولة على السكة الصحيحة.. فبعد رسم خريطة بسط سيادة الدولة على كامل أراضيها ووضع أسس الإصلاحات التي تحظى برضا دولي أو على الأقل بقبول وعدم اعتراض، تحركت الدولة باتجاه تأكيد هذا المسار والسعي إلى تكريس الأهداف التي سعت إليها من خلال إعادة حضور لبنان على الساحتين العربية والدولية من جهة، وفتح الباب أمام تقديم المساعدات والاستثمارات التي لا بد منها للنهوض على مختلف مقتضياته، ومنها موضوع إعادة الإعمار الذي يتصدر الاهتمام لتأمين الاستقرار الاجتماعي.

رئيس الجمهورية العماد جوزف عون توجه إلى العاصمة القطرية الدوحة لتلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر، ضمن مساعي الرئيس عون لتكريس عودة لبنان إلى حضنه العربي.

وتوازياً، حرص الرئيس عون على تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في البلاد، حيث قام أمس بجولة على المديرية العامة لأمن الدولة والتقى رئيس الجهاز اللواء إدغار لاوندس والضباط الكبار. وقال رئيس الجمهورية: «مهمتك الأساسية مكافحة الفساد لأنه في أساس الأزمة الاقتصادية وعذابات اللبنانيين، ولا تهاون بعد اليوم مع الفاسدين والمرتكبين ولا حماية لأحد وارفضوا أي ضغط يمكن أن تتعرضوا له».

وتوجه الرئيس عون بعدها إلى مقر وزارة الدفاع الوطني في البرزة، حيث التقى وزير الدفاع اللواء ميشال منسي، ثم انتقل وإياه إلى مكتب قائد الجيش العماد روبروف هيكل حيث قدم رئيس الجمهورية التعازي بانشهاد أحد جنود الجيش أثناء عمله في الجنوب ضمن فريق تفكيك الألغام ونزع السلاح. وترأس بعدها اجتماعاً

لمجلس العسكري في الجيش بحضور مدير المخابرات العميد الركن طوني فهوجي. وخطاب رئيس الجمهورية المجتمعين بالقول: «الجيش دفع ولا يزال ضريبة الدم حفاظاً على وحدة لبنان وسيادته وسلامة أراضيه، وسيدقى وفيما لقسمه، فكونوا يداً واحدة وقلبا واحداً لأن اللبنانيين ينتظرون منكم الكثير».

وقالت مصادر لـ «الأنباء»: «وضعت خطوات ثابتة على مسار بسط سلطة الدولة من خلال سحب السلاح من الأطراف جميعها، رغم كل ما يتردد من صدى بتهمة وضعه أحيانا في الخاتمة السليبية»، وهذا الأمر ينظر المصادر طبيعي، خصوصاً أن الخطوة جبراً وأن ما يحصل لم يكن ليخطر على بال أحد ربما قبل ستة أو أشهر، بعدما كانت سلوة السلاح وقوته وصلنا إلى مرحلة تجاوزت فيه قوة الدولة بخطوات، وأمست بقرار السلم والحرب وكل مفاصل الدولة. وأضافت المصادر: «ما يتردد من رفض للتعاون من البعض هو تعبير عن حالة انقسام حول

موضوع تسليم السلاح. لكن في النهاية لا أحد يستطيع أن يقف في وجه الإرادة الدولية وقرار الدولة ببسط سلطتها. وهذا ما يؤكد عليه يوماً كل من رئيسي الحكومة نواف سلام، مع التشديد على أن القرار اتخذ والنقاش هو في الآلية والفترة الزمنية. وفي هذا الإطار يندرج أيضاً ضبط الحدود اللبنانية من كل الجهات برا وبحرا وجوا من خلال الإجراءات سواء في المطار أو المرافئ».

على الصعيد الإصلاحي، أشارت المصادر إلى ما تم تحقيقه خطوات مهمة لجهة الإصلاح المصرفي، وإن كانت السلطة أمست العسا من وسطها بإقرار المرسوم في الحكومة، والذي ستناقشه اليوم اللجان النيابية المشتركة تمهيدا لتحويله إلى الهيئة العامة. وترى المصادر أن هذه الخطوات ستكون مادة للحوار والتفاوض مع صندوق النقد الدولي، المطالب هو أيضا بالتقدم خطوات نحو التعاون مع لبنان وتلبية احتياجاته. وعلى أساس هذا التعاون يمكن

ان يقدم لبنان على خطوات إضافية، وبالتالي ففئة استبعاد لأي موقف سلبي يمكن أن يكون خلال المفاوضات مع صندوق النقد. وكذلك فإن لبنان بدأ التحضير لإعادة هيكلة الهيئات الناظمة في معظم القطاعات الحيوية ومنها مجلس الإنماء والإعمار، الذي سيكون له دور بارز وربما حصري في موضوع إعادة إعمار ما تهدم خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان، وهذا أمر يحتاج إلى جهد كبير وإمكانات مالية تتطلب دعماً من عدة جهات عربية ودولية».

في الشأن البلدي، تعضي دوائر وزارة الداخلية والبلديات في العهد الانتقالي لانطلاق الانتخابات البلدية والاختيارية ضمن المرحلة الأولى الخاصة بمحافظة جبل لبنان في الرابع من مايو المقبل. وتشهد مبابي القائمقامات زحلة من المرشحين، فيما تعمل دوائر النفوس في كل المناطق لكثافة، لإصدار إجازات قيد للمرشحين، وتذكر هوية لتمكين المواطنين من ممارسة حق الاقتراع. والشئ عينه بدوائر

ليس بالحروب يتم نزع السلاح غير الشرعي

الوزير السابق ناصيف حتي لـ «الأنباء»: لا تطبيع قبل تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي



الوزير السابق ناصيف حتي

قال وزير الخارجية السابق د. ناصيف حتي في حديث إلى «الأنباء» إن «الخصوصية اللبنانية والخلافات السياسية وضعف السلطات السابقة جعلت من بلاد الأرز شديدة التأثر أكثر من غيرها في المنطقة العربية بما يجري في محيطها من تطورات ومتغيرات. وبالتالي إلى أن تستقر الأوضاع الراهنة

في المنطقة، لاسيما العدوانية الإسرائيلية المتزايدة من غزة إلى الضفة الغربية فسورية ولبنان، علينا كلبنايين تحصين الداخل اللبناني من خلال اضطلاع كل القوى السياسية من دون استثناء بالدور الإيجابي المطلوب في خدمة الأمن والاستقرار الداخليين». وأضاف حتي: «من هنا أهمية ما يقوم به العهد الجديد رئاسة وحكومة، خصوصا لجهة إعادة تفعيل دور الدولة ومفهومها وبناء قوتها الذاتية». وتابع: «لبنان مع التطبيق الكلي والشامل للقرار الدولي 1701 وملحقاته في اتفاق وقف إطلاق النار، وهذا يعني عزيمته العهد الجديد على استعادة قرار الحرب والسلم، أو ما يعرف بقرار الردع والإكراه، وحصره بيد السلطات اللبنانية وحدها لا غير. وأكدت التجارب السابقة البعيدة منها والقريبة أن مصلحة اللبنانيين تكمن في امتثالهم إلى الدولة واجتماعهم تحت سقفها، والمضي قدماً إلى جانب العهد بمساره الإصلاحى البنوي والهيكلى للدولة. والأهم اقتناعهم أن الدولة وحدها تحمي الجميع، خصوصا أن دورها لا يقتصر فقط على ترسيخ الأمن والاستقرار وحماية الحدود والسيادة، بل أيضا على ترسيخ الأمن الاقتصادي والاجتماعي على اختلاف أنواعه وتشعباته وتفرعاته».

وقال حتي: «ليس بالحروب يتم نزع السلاح غير الشرعي، وبالتالي لا بد من اقتناع الجميع بأن سقف الدولة وحدها يشكل الضمانة الحقيقية للبنانيين جميعهم إلى أي فئة أو طائفة أو مذهب أو منطقة انتحوا. وخير تعبير عن

هذه الحقيقة الدامغة أتى من رئيس الجمهورية العماد جوزف عون ورئيس الحكومة نواف سلام، بأنه لا سلاح ولا أدوار عسكرية خارج نطاق الشرعية وبمعزل عن قرار السلطة التنفيذية ومسؤولية الدولة، وبأن الحوار ثنائي كان أم جماعيا ومبني على قراءة وافية وموضوعية وواقعية للتطورات والظروف والمتغيرات الراهنة، من شأنه إقناع أصحاب السلاح بأن مصلحتهم تكمن بالتواجد تحت سقف الدولة». وأردف في السياق: «الحق يقال إننا نرى في العهد الجديد، سواء في الخطاب السياسي أم في المواقف والرؤية، انطلاقة جديدة تستوجب التسامح اللبنانيين جميعهم حوله لحمايتها (الانطلاقة)، والسير معه وخلفه وإلى جانبه باتجاه إعادة بناء الدولة، عبر تفعيل دور المؤسسات العسكرية والدستورية والإدارية والقطاعية، وفي طليعتها الجسم القضائي لما له من دور كبير في استعادة الثقة الدولية والداخلية بالدولة اللبنانية التي وحدها تحمي وتبني».

وردا على سؤال، قال حتي: «مهما اشتدت الضغوطات الخارجية وتوسعت مروحتها واستهدافاتها، فإن موقف لبنان الرسمي واضح وصريح بأنه لن يذهب إلى التطبيع مع إسرائيل قبل إبرام تسوية شاملة دائمة في الصراع العربي - الإسرائيلي حول القضية الفلسطينية. والمطلوب بالتالي إعادة تفعيل اتفاقية الهدنة الموقعة العام 1949، بالتوازي مع توظيف كل الإمكانيات والقدرات العربية لتفعيل مبادرة السلام العربية القائمة على حل الدولتين، وتنفيذها إلى جانب القرارات الدولية ذات الصلة. ولا يمكن لإسرائيل أن تقيم سلامها بناء على إلغاء الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالتالي، فإن أي مشروع سلام غير عادل وشامل ومن خارج مبادرة السلام العربية الواقعية والمنطقية باحثان، وأسس مزيد من الأزمات والانفجارات في المستقبل».